العرب
الجمعة 2021/10/08
السنة 44 العدد 12203

ما لن تقوله الصحافة الغربية: موقع العمل في دبي إكسبو 2020 هو أكثر أمانا من مواقع العمل في أوروبا

التغطية السلبية لإكسبو تشيح الأنظار عن أزمات العمالة الأوروبية الرخيصة

موقع عمل ضخم

افتتح معرض إكسبو دبي 2020، الحدث العالمي الأول من نوعه في الشرق الأوسط الأسبوع الماضي. وبينما اتجهت أنظار الكثير من الدول إلى متابعة الحدث ومميزاته، وتناولت وسائل إعلام الدول المشاركة تقارير عن أجنحتها الخاصة المتطورة والمثيرة للانتباه، حاولت وسائل إعلام غربية تحريك ملف العمال المهاجرين وتسليط الضوء على الانتهاكات الممارسة ضدهم.

جوناثان جورنال
صحافي بريطاني

واشنطن – كانت مسألة وقت فقط قبل أن يبدأ الهجوم، فما إن فتح معرض إكسبو 2020 أبوابه في دبي، والذي تأجّل بسبب فايروس كورونا المستجد، حتى امتلأت وسائل الإعلام الغربية بالقصص التي تسلط الضوء على الوفيات والإصابات بين عمال البناء المهاجرين التي وقعت في موقع إكسبو. والمعنى الضمني هو أن القوى العاملة تعرضت لسوء المعاملة وأجبرت على العمل في ظروف غير آمنة، وأن عدد الحوادث والوفيات كان كبيرا جدا، ولا صحة في أي من ذلك.

> وحدة رعاية العمال في معرض دبي إكسبو أجرت تحقيقات وتعاملت بسرعة كلما ظهرت انتهاكات لحقوق الموظفين

وعلى مدار ست سنوات من بنائه، أثبت موقع إكسبو 2020 أنه بيئة أكثر أمانا لعمّاله من نظائره من مواقع البناء المعتادة الموجودة في قطاع البناء الأوروبي، لكن نادرا ما تثبت الحقائق فعاليتها أمام التغطية السلبية لدبي، وهي المدينة التي يثير نجاحها ونموها المذهل الحسد والغيرة في نفوس من يقوم بالتغطية الإعلامية الغربية للأحداث في دول الخليج.

حوادث قليلة

حسب وكالة الأنباء رويترز، فقد لقي ثلاثة عمال مصرعهم في حوادث متفرقة خلال السنوات الست التي استغرقها بناء معرض إكسبو 2020، وهذا الرقم أكده المنظمون الذين أضافوا أن أحد الضحايا من بنجلاديش وآخر من باكستان والثالث من ألمانيا.

كما يقول المسؤولون في إكسبو 2020 أيضا إن ثلاثة عمال آخرين ماتوا بعد إصابتهم بفايروس كوفيد – 19، أحدهم كان في موقع العمل، والآخران يعملان في مكتب الموقع.

ومن المؤسف وقوع أي حادث إصابة أو وفاة، لكن ذلك شيء لا مفر منه خاصة في مشروع بهذا الحجم. ولكن حالة وفاة واحدة لكل عامين هي إنجاز في حدّ ذاته، وتعكس مستوى ومعايير الصحة والسلامة التي تم تطبيقها بصرامة في إكسبو 2020.

وأثناء أعمال البناء والتشييد، أصيب 73 شخصا بجروح خطيرة، تطلبت ثلاثة أيام إجازة عن العمل أو أكثر. ومرة أخرى، هذا معدل شبه رائع، كون عدد العمال وصل إلى 200 ألف عامل، وعملوا لأكثر من 247 مليون ساعة عمل.

والأمر الذي يُمثل تحديا أكبر لمصداقية التغطية الإعلامية المناوئة لدبي، هي أن عدد الوفيات والإصابات خلال فترة إنشاء إكسبو 2020 على مدى ست سنوات، كان أقل بكثير من المتوسط في قطاع البناء والإنشاءات في العالم الغربي بشكل عام.

ففي مارس، أصدرت لجنة نيويورك للسلامة والصحة المهنية تقريرها السنوي عن حوادث وفيات البناء، والذي كشف أنه في عام 2019 توفي 24 عامل بناء في مدينة نيويورك، ومثّل العمال المهاجرون من أميركا اللاتينية واحدا من كل خمسة من تلك الوفيات.

وفي الوقت نفسه، في المملكة المتحدة، سجلت إحصاءات من إدارة الصحة والسلامة أنه من بداية عام 2021 حتى شهر مارس، كان هناك 39 حالة وفاة بسبب أعمال البناء.

والفكرة التي تجلت في إكسبو 2020 هي أن "معدل تكرار الحوادث" –وهو حساب يستخدم لقياس الحوادث على مدار فترة زمنية لمشروع ما– كانت 0.03 مقارنة بـ0.07 في قطاع البناء في بريطانيا.

وتلك إحصائيات أخرى تظهر براءة مدينة دبي مما ينالها من تطاول وتجاسر من قبل بعض القنوات الإعلامية.

ويرصد الاتحاد الأوروبي بيانات سلامة الموظفين من خلال تطبيق مقياس يُعرف باسم معدل الحدوث، وهو عدد الحوادث غير المميتة أو المميتة في العمل لكل 100 ألف موظف. وفي عام 2018، بلغ متوسط معدل الإصابة في دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة حوالي 1600 حادث خطير لكل 100 ألف عامل. وفي المقابل، 73 حادثا فقط على مدار ست سنوات، وعليه فإن معدل الحوادث السنوي في إكسبو 2020 هو ستة فقط سنويا لكل 100 ألف عامل.

وبالمثل، بلغ معدل وقوع الحوادث المميتة في الاتحاد الأوروبي في عام 2018 نسبة 2.21 في المئة حادثا مميتا لكل 100 ألف شخص، فماذا عن ذلك المعدل في إكسبو 2020؟ فقط 0.25 في المئة لكل 100 ألف.

وبطبيعة الحال، فإن قطاع البناء في أوروبا ليس مسؤولا عن جميع وفيات العمل في أوروبا. لكنه مسؤول عن 20 في المئة منها، مما يعني أن سجل السلامة الخاص بها من حيث الوفيات (0.44 حالة وفاة لكل 100 ألف شخص) يكاد يكون ضعف سجل إكسبو 2020، مع تباين مماثل في الإصابات غير المميتة.

بمعنى آخر، تُظهر الإحصائيات أن تسليط الضوء على الوفيات والإصابات أثناء تشييد إكسبو 2020 لا مبرر له على الإطلاق.

إذن ماذا عن استغلال كل تلك العمالة القادمة من جنوب آسيا؟ وتلك قصة قديمة تم ترديدها على مسامعنا كثيرا، وتصدت لها دبي والإمارات العربية المتحدة مرارا وتكرارا، من خلال فتح مساكن العمال للتفتيش وفرض قانون سلامة صارم، فضلا عن أمور أخرى، مثل حضر العمل في الخارج خلال ساعات الظهيرة أثناء أشهر الصيف.

القانون بالمرصاد

هل تم انتهاك بعض القواعد في موقع إكسبو؟ نعم صحيح، كان هناك بعض الانتهاكات، فقد كان إكسبو مشروعا ضخما، عمل فيه ما لا يقل عن ألفي مقاول رئيسي وألفي مقاول من الباطن، وكل منهم يوظف عمالة.

ولكن وحدة رعاية العمال في معرض دبي إكسبو أجرت تحقيقات وتعاملت بسرعة كلما ظهرت انتهاكات لحقوق الموظفين، وخسر مقاولان على الأقل عقودهما بعد إخفاقهما في معالجة الانتهاكات المبلّغ عنهما.

واحدة من القضايا التي منيت بها العمالة الوافدة في الإمارات العربية المتحدة هي ممارسات شركات التوظيف عديمي الضمير في بلدانهم الأصلية، حيث طالبوا برسوم توظيف، وقد تم حظر هذه الممارسات من قبل الإمارات، وبعد تحقيق داخلي في إكسبو، تم تعويض 300 عامل، من الذين دفعوا تلك الرسوم غير القانونية.

عدد الحوادث في إكسبو دبي

- 6 حوادث لكل 100 ألف عامل سنويا
- 0.25 في المئة نسبة الحوادث الخطيرة لكل 100 ألف عامل

ولم يتم التطرق إلى نقطتين رئيسيتين في كافة التغطيات الإعلامية اللافتة للنظر لـ"محنة" العمال المهاجرين.

الأولى هي أنه ما كان لهؤلاء العمال القدوم إلى دول الخليج للعمل إذا كانت الظروف والوظائف في بلدانهم الأصلية أفضل مما هي عليه في الخليج.

والثانية هي أن الملايين من البشر في بلدان مثل باكستان وبنغلاديش، مجتمعات بأكملها في الكثير من الحالات، يعتمدون على الأموال التي يكسبها العمال المهاجرون ويرسلونها إلى أوطانهم: وفي العام الواحد، يتدفق أكثر من 4.6 مليار دولار إلى باكستان وحدها من التحويلات المالية من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأخيرا، سيفهم الذين يتابعون كارثة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي نفاق التغطية الإخبارية السلبية المتعلقة بإكسبو 2020. ويمكن تشبيه انسحاب المملكة بحادث سير بطيء نتج عنه الخروج الكارثي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وتعصف بالمملكة المتحدة حاليا سلسلة من الأزمات الاقتصادية، ترتبط جميعها بحقيقة أن العديد من صناعاتها، من الزراعة إلى النقل، لم يعد بإمكانها الاعتماد على العمالة الرخيصة التي اعتادت الحصول عليها من الدول الأوروبية الفقيرة، فلم يكن البريطانيون مستعدين للعمل مقابل رواتب منخفضة وظروف سيئة، وما زالوا غير مستعدين.

ومن الجلي الآن بالنسبة للمملكة المتحدة أن "حرية التنقل" قد تغيرت الآن لتعني الحرية في استغلال العمالة من البلدان الفقيرة. وربما من اللازم على الصحافة العربية تغطية تلك الفضيحة.

إيران تواجه عزلة متفاقمة بعد توتر علاقاتها مع كوريا الجنوبية

طهران – تقف العقوبات الأميركية عائقا أمام علاقات إيران الاقتصادية بعدد من الدول وتدفعها تدريجيا نحو عزلة متفاقمة تمثّل للمجتمع الدولي ورقة ضغط رابحة على طهران للعودة إلى الاتفاق النووي الذي أبرم عام 2015 والتوقف عن أنشطتها النووية المستفزة التي تتحدى بها العالم.

ومؤخرا تضرّرت العلاقات بين إيران وكوريا الجنوبية على خلفية تجميد الأخيرة أرصدة مالية للجمهورية الإسلامية تقدّر بمليارات الدولارات بسبب العقوبات الأميركية، لتبلغ مرحلة لوّحت فيها طهران بمقاضاة سيول ومنعت إدخال البعض من منتجاتها.

وظلت إيران طوال سنوات رابع أكبر مورد للنفط الخام لكوريا الجنوبية. وتشير البيانات الحكومية إلى أن إجمالي حجم التجارة المتبادلة بين البلدين بلغ نحو 12 مليار دولار في عام 2017، صدرت منه كوريا الجنوبية إلى إيران منتجات بقيمة 4 مليارات دولار.

وكانت إيران تحتل المركز الثالث بين الشركاء التجاريين لكوريا الجنوبية في الشرق الأوسط، قبل انسحاب الولايات المتحدة أحاديا من الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني في عام 2018، وإعادة فرض عقوبات صارمة على طهران طالت قطاعات عدة من أبرزها صادرات النفط.

ومنذ ذلك الحين انسحبت مئات الشركات الأجنبية من الاستثمار في طهران وجُمِّدت أصول إيرانية بملايين الدولارات مما دفع إيران إلى أزمة اقتصادية حادة تسببت في تدهور القطاعات الحيوية، وتفاقمت بعد تفشي فايروس كورونا وانحسار عائدات النفط المورد الأساسي للموازنة، وهو ما أجج موجة من الاحتجاجات الشعبية ضدّ النظام طوال العامين الماضيين.

وشهدت العلاقات بين طهران وسيول في الآونة الأخيرة توتراً بعدما صعّدت إيران هجومها على كوريا الجنوبية بسبب التزامها بالعقوبات الأميركية، حيث جمّدت في مصارفها، بضغط أميركي، نحو ثمانية مليارات دولار هي بدل صادرات نفطية إيرانية تعود إلى حقبة ما قبل العقوبات.

ويقول عضو مجلس الشورى الإيراني علي رضا سليمي إن "إجمالي أموالنا المجمّدة في البنوك الكورية الجنوبية يصل إلى 7.8 مليار دولار".

ويضيف "تسلّمت سيول الصادرات النفطية. كان عليها أن تسدد ثمنها لكنها لم تفعل. كوريا الجنوبية ليست شريكا تجاريا أهلا للثقة، وتستحق أن تعاقب، ويجب أن تدفع الفوائد على هذه الأموال".

وارتكز التبادل التجاري بين البلدين على تصدير إيران نفطها إلى كوريا الجنوبية، واستيرادها منتجات صناعية وأجهزة كهربائية وقطع غيار للسيارات.

وتقول السفارة الإيرانية في سيول إن التبادل التجاري بين البلدين انخفض بشكل حاد بعد العقوبات إلى نحو النصف (6 مليارات دولار) في 2018، وإلى 2.4 مليار دولار في 2019.

وتفاقم توتر العلاقات بين البلدين في الأشهر الماضية، خصوصا بعد احتجاز البحرية الإيرانية ناقلة نفط كورية جنوبية في يناير، قبل الإفراج عنها في أبريل.

وذكّر مسؤولون إيرانيون بعد احتجاز الناقلة بمسألة الأرصدة المجمّدة، مع تأكيدهم عدم وجود رابط بين الملفين، وأن السفينة أوقفت على خلفية تسببها بـ"تلوث بحري".

وبعد مطالبات واتصالات بشأن الأرصدة لم تفضِ إلى نتائج ملموسة، وفق مسؤولين إيرانيين، بدأت طهران في الآونة الأخيرة التلويح بإجراءات قضائية للمطالبة بأموالها المجمّدة، وهي جزء من مبالغ كبيرة تقول الجمهورية الإسلامية إنها محتجزة بفعل العقوبات في دول عدة.

وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان هذا الشهر "الضغوط الأميركية (على سيول) هي واقع، لكن لا يمكننا أن نستمر في صرف النظر عن هذه المسألة".

وأشار إلى أنه ما لم تتخذ سيول إجراءات سريعة ستجيز حكومة الرئيس إبراهيم رئيسي للمصرف المركزي الإيراني الشروع في إجراءات قضائية للمطالبة بالأرصدة المجمّدة.

وأكد أمير عبداللهيان أنه طلب من نظيره الكوري الجنوبي تشونغ إوي – يونغ في اتصال هاتفي السماح باستخدام الأرصدة "في أقرب وقت"، لأنه "من غير المقبول أن ينتظر شعبنا منذ ثلاثة أعوام ونصف عام".

وأكد مسؤول في وزارة الخارجية الكورية الجنوبية في سيول أنه "لا يمكن تسليم الأرصدة إلى إيران بسبب العقوبات الأميركية التي تحول دون التعاملات المالية مع طهران".

> طهران لم تعد ثالث أكبر شريك لسيول في الشرق الأوسط والتبادل التجاري بينهما انخفض بشكل حاد بعد العقوبات الأميركية

وأضاف "نقلنا المبلغ المستحق لطهران عن صادرات النفط إلى حساب بالوون العملة الكورية لصالح المصرف المركزي الإيراني. وعندما تقوم شركة كورية جنوبية بالتصدير إلى إيران، تتلقى لقاء ذلك مبالغ من هذا الحساب بالوون".

كما دُفع نحو 16 مليون دولار من هذا الحساب في يونيو الماضي، لتسديد مستحقات على إيران إلى الأمم المتحدة، وفق ما أكده مسؤولون كوريون جنوبيون. إلا أن خطوات كهذه تبقى غير كافية من وجهة نظر إيران.

ويقول سليمي "أعطى الأميركيون الضوء الأخضر للكوريين الجنوبيين ليقوموا بتزويد إيران بالبضائع بدلا من الأموال المجمّدة".

لكن المسؤول في الخارجية الكورية يشدّد على أن ذلك "غير دقيق"، مضيفا "في الوقت الراهن يمكن فقط سداد ثمن المستلزمات الإنسانية –مثل الأدوية– من هذه الأرصدة المجمّدة".

وفي أواخر سبتمبر طلب رئيسي من وزارتي المال والتجارة الإيرانيتين ضمان منع استيراد الأجهزة المنزلية المنتجة من شركتين كوريتين (يرجح أنهما أل – جي وسامسونغ)، بناء على رسالة بهذا الشأن من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي الذي أعطى أولوية لمسألة تعزيز الإنتاج المحلي.

ورغم العقوبات الاقتصادية تتوافر في الأسواق الإيرانية منتجات أجنبية عديدة، من بينها التجهيزات المنزلية الكورية الجنوبية التي لا يزال بعض الإيرانيين يفضلون شراءها خصوصا لجهة جودتها ذائعة الصيت عالميا.

اللقاءات الدبلوماسية لا تنفي الالتزام بتطبيق العقوبات الأميركية